

**المنهج اللساني عند الدكتور تمام حسان:  
من ضيق الجملة إلى سعة النص**

**The linguistic Method by Doctor Tammam Hassan:  
From the Narrow Sentence to the Whole size of the Text**

حسن حماني

لسانيات النص وتحليل الخطاب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس - المغرب

[Hammani-h@hotmail.com](mailto:Hammani-h@hotmail.com)

**ملخص**

يلخص لنا هذا المقال الحديث عن الانتقال الذريعي من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص عند الدكتور تمام حسان، باعتبارها توجهها سديدا، ومؤشرا ساطع الدلالة على ما ينتظر اللسانيات من آفاق معرفية بحثية عريضة يخرج بها الدرس اللساني النصي من ضيق الجملة إلى سعة النص، ومن محدودية الكشف والاستكناه لعبقرية اللغة وعوالمها الممكنة؛ مما أسهم في تحول التفكير من الإدراك الحسي إلى آخر عقلي يبني على التمثل والتصور الذي يثبت أن النصوص تنسم بطابع تنظيمي متميز تفرضه الترابطات النصية المفترضة بين المكونات الدلالية، والحقائق الممكنة، والتمثلات الذهنية؛ ومن ثم خلصنا إلى ما يلي:

- إن "تمام حسان" قد ميز في لسانيات الجملة بين التضام بالمفهوم البلاغي وسماه "التوارد"، و"التضام" بالمفهوم النحوي وجعله على ضربين، هما: ((التلازم)) و((التنافي)).
  - إن لسانيات الجملة تركز على استقلال النحو عن رعاية المواقف اللغوية، وإخضاع كل الجمل المركبة لمجموعة ثابتة من التراكيب البسيطة.
  - وإذا كانت اللسانيات الجمالية تركز على البنيات الصغرى الضيقة بين مكونات الجمل، فإن اللسانيات النصية تعتمد على العلاقات الشكلية الإشارية، والدلالية التضمينية الكبرى الواسعة.
- الكلمات المفتاحية:** المنهج اللساني، الدرس اللساني النصي، ضيق الجملة، سعة النص، الإدراك الحسي، الإدراك العقلي، المواقف اللغوية.

## Abstract

This paper summarizes the discussion handling the microscopic transition from the linguistics of a sentence to that of the text as described by Doctor Tammam Hassan.

It is seen as a leading approach and a significant indicator of the broad cognitive research in which the linguistic lesson transfers itself from the narrow sentence to the whole size of the text, and from the limited disclosure to the virtuosity of reasoning in language. This has mainly contributed to a shift in thinking from the sensational to the mental development based on representation and perception, which confirms that texts are of a distinct organizational nature, as imposed by the hypothetical textual interrelations between semantic components, possible facts, and intellectual representations.

The study is concluded with the following results:

If the linguistics of the sentence is based on what is right or wrong, the linguistics of the text is centered on the creativity and virtuosity of language.

- The linguistics of the sentence depends on the autonomy of language, and it puts all the complex sentences into a fixed set of simple combinations.
- If the linguistics of the sentence is based on narrow microstructures relating its components, the linguistics of the text depends on the indicative formality and the broad semantic relationships.

Keywords: The linguistic method, the linguistic textual lesson, the narrowness of a sentence, the size of the text, perception, mental perceptions, the linguistic positions.

## مقدمة

يسعى العلماء النصيون إلى فهم النصوص وإدراكها واستيعاب قضاياها الفكرية، ووسيلتهم إلى ذلك هي النظر في العلامات الملفوظة أو المكتوبة في النصوص ليصلوا بواسطتها إلى تحديد المبنى، والوصول إلى المبنى بواسطة العلامة ليس من العمليات العقلية الكبرى في التحليل، لأنها مسألة تعرّف يعتمد على الإدراك الحسي بواسطة السمع أو البصر؛ ويهدف هذا المقال، بناء على ذلك، إلى الوقوف على المعنى الأساس والموضوع الرئيس اللذين يشكلان مركز اهتمام لسانيات النص عند الدكتور تمام حسان، والحديث عن أهم الآليات والمعايير النصية عنده، والكيفية التي يعتمد عليها شيخنا في تحوله الذريعي من ضيق الجملة إلى سعة النص؛ ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال منهج لسانيات النص، باعتباره منهجا لسانيا تحليليا تفسيريا مناسباً لدراسة هذه القضايا النصية اعتماداً على بعض الدراسات السابقة، أهمها: "اللغة العربية معناها ومبناها" لـ"تمام حسان"، "النص والسياق" لـ"فنديك"، "لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب" لـ"محمد خطابي"، "نحو النص اتجاه جديد في درس النحوي" لـ"أحمد عفيفي"؛ وبناء على ذلك، كيف تحقق التحول الذريعي من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص عند الدكتور تمام حسان؟ وما هي خصوصيات ومقتضيات المعايير النصية عنده؟ وكيف أسهمت في الانتقال من الإدراك الحسي إلى الإدراك العقلي عند شيخنا؟

## ١- البعد الموضوعي لسانيات النص

ترددت الدعوة إلى لسانيات النص ومعالجة بعض مسائلها في أعمال سابقة لسعد عبد العزيز مصلوح يرجع تاريخ أقدمها إلى عام ١٩٨٠. ولا يزال على يقيننا بأهمية هذا التوجه لخدمة الدراسات النصية في مختلف الحقول المعرفية، سواء كان النص من النصوص الدينية أو الفلسفية أو الأدبية أو التاريخية(مصلوح، ٢٠٠٤، ص٢٢٦)، حيث ينبغي للسانيات النص أن تهئ معايير واضحة صالحة للتطبيق من أجل إنتاج النصوص المستعملة في التعلم وإعادة إنتاجها، لأن اللسانيات التقليدية اهتمت في أحايين كثيرة بمفردات الظواهر اللغوية في عزلتها حتى ليتعذر الوصول إلى صورة واضحة للاتصال في عمومه، مما يجعل الاهتمام بالقطع المبعثرة من المعلومات في المجال التعليمي يؤدي إلى صعوبة التعلم وتداخل الحلول للمشكلات(دي بوجراند، ١٩٩٨، ص٥٥٩)؛ مما يجعلنا نعالج في هذا السياق مسائل مختلفة من بينها ما يلي: أي معنى وأي نص من الممكن أن يكون موضوعاً للسانيات النص؟ وما المعايير النصية التي اعتمدها الدكتور تمام حسان باعتبارها صفات للبنىات الكبرى؟

إن ما قرره تمام حسان من أن كل دراسة لغوية، ليس في الفصحى فقط، بل في كل لغات العالم، لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة. كذلك أوردنا قوله باقتضاء الضرورة المنهجية تشقيق المعنى إلى معنى وظيفي، ومعنى معجمي، ومعنى اجتماعي (المعنى العرفي أو المقامي)، وهو غاية الغايات من الفعل التحليلي في الدراسة النحوية(مصلوح، ٢٠٠٤، ص٢٢٦)؛ ذلك أن المسافات بين المفاهيم والعلاقات التي يعرضها النص يمكن ملؤها وإثرائها بمدى واسع من معلومات الفطرة السليمة حول كيفية تنظيم الأحداث والأعمال والأشياء والمواقف(دي بوجراند، ١٩٩٨، ص١١٥)، فحين تتحول الكلمات بالتحليل الإعرابي إلى أبواب، تتضح العلاقات التي بينها، لأن هذه العلاقات مقررة في قواعد النحو، وكل باب من هذه الأبواب يشكل معنى وظيفياً للكلمة المعربة به، فلما نقول إن المعنى الوظيفي ((لضرب)) كونها فعل ماض، نقصد أنها تقوم في السياق بدور الفعل الماضي،

وتؤدي وظيفته النحوية الخاصة به (تمام ١٩٩٠، ص ١٩٣)، حيث كان اكتمال الوظائف سببا في قدرتنا على إعراب الجملة ولكن قصورها معجميا واجتماعيا حال بينها وبين أن تكون نسا عربيا مفهوما، كما نجده عند تمام حسان؛ ومعنى ذلك أننا حين نفرغ من تحليل الوظائف على مستوى الصوتيات والصرف والنحو، ومن تحليل العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها على مستوى المعجم لا نستطيع أن ندعي أننا وصلنا إلى فهم المعنى الدلالي، لأن الوصول إلى هذا المعنى يتطلب، فوق كل ما تقدم، ملاحظة السياق الاجتماعي (تمام، ١٩٩٤، ص ٣٤١-٣٤٢)؛ إذ إن المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي كلاهما عنده متعدد ومحتمل خارج السياق وواحد فقط في السياق (مصلوح، ٢٠٠٤، ص ٢٢٨)؛ وتأسيسا على ما سبق تنهض نظريته على عدد من الركائز: منها استبعاد المعنى الجمالي (أو الفني) بما هو مشكل واقع خارج الدرس النحوي، ومنها أن غاية التحليل هو التوصل إلى معنى واحد ينتقي معه التعدد والاحتمال، ويتحقق تعيّن المعنى خالصا من التعدد والاحتمال بإعمال القرائن، وتتضافر مستويات التحليل وأنواع المعنى الثلاثة على ترشيح معنى واحد من بين المعاني المحتملة (مصلوح، ٢٠٠٤، ص ٢٢٨)؛ ومن ثم ينطلق علماء النص، في محاولة صياغة نظريتهم هذه، من أن التواصل في المجتمع يتحقق بواسطة أقوال وإنجازات مختلفة باختلاف المقامات التي ترد فيها، وأن كل فئة من هذه الأقوال خاضعة لقواعد متفق عليها بين أفراد المجموعة اللغوية، ويلتزم بها (الصبيحي، ٢٠٠٨، ص ٧٨)، حيث إن النص مفهوم عام يشمل جميع أنماط النصوص بما في ذلك النص الأبي، وهو نوع من النصوص المبنية على الاحتمال والتعدد في المعنى أو حمالة الأوجه، بل إن احتمالية المعنى وتعدده فيها هي الأصل، كما أنها أحد المعايير المائزة لحياد النصوص (مصلوح، ٢٠٠٤، ص ٢٢٨-٢٢٩)؛ ذلك أن لسانيات النص تسعى إلى الكشف عن القوانين والمعايير التي يستقيم بها النص، وتحديد مختلف البنيات المجردة التي تتولد وفقها مختلف أنواع النصوص، ويتحقق ذلك بدراسة كل نوع، ورصد ما فيه من عناصر بنائية وشكلية قارة (محمد الأخضر الصبيحي، ٢٠٠٤، ص ٧٨). فإذا أخذنا بالمعنى الوظيفي لأداة النداء والمعنى المعجمي لكلمة ((سلام)) حين ننادي ((يا سلام)) فإن المعنى الحرفي أو المقالي أو ظاهر النص أننا ننادي الله سبحانه وتعالى لا أكثر ولا أقل، ولكن هذه العبارة صالحة لأن تدخل في مقامات اجتماعية كثيرة جدا ومع كل مقام منها تختلف النغمة التي تصحب نطق العبارة فمن الممكن أن تقال هذه العبارة في مقام التأثر، والتشكيك، والسخط، والطرب، والتوبيخ، والإعجاب، والتلذذ، وفي مقامات أخرى كثيرة (تمام، ١٩٩٤، ص ٣٤٥)؛ ولئن أخرجت لسانيات النص من مجال عملها النصوص، إنها بذلك تكون قد طوت كشحا عن أخصب مجالات النظر وأشدّها عُلقَة بالسلوك اللغوي اليومي، والنشاط اللغوي الحي والملابس لكيونة الإنسان في مختلف أطوارها وأحوالها، لا نستثنى من ذلك عيون الشعر ومتخير النثر (مصلوح، ٢٠٠٤، ص ٢٢٩)؛ ودليلنا في ذلك أن البلاغيين عند اعترافهم بفكرتي ((المقام)) و((المقال)) باعتبارهما أساسين نصيين متميزين من أسس تحليل المعنى كانوا متقدمين بألف سنة تقريبا على زمانهم، لأن اعترافهم من الكشوف التي جاءت نتيجة مغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة (تمام، ١٩٤، ص ٣٣٧ ج). ونأتي هنا للإجابة عن السؤالين الذين جعلنا منهما عنوانا لمبحث لسانيات النص، وهما: أي معنى وأي نص يصلحان أن يكونا موضوعا للتحليل في لسانيات النص؟ فنقول: إن كل أنواع المعاني: وظيفية ومعجمية وعرفية وفنية صالحة لأن تكون موضوعا لهذا اللون من التحليل النحوي، وأن كل كلام يستوفي معايير النصية صالح لذلك أيضا، سواء منه ما كان قطعي الدلالة أو حمال أوجه (مصلوح، ٢٠٠٤، ص ٢٢٨-٢٢٩)، وإذا كانت الشبكة الذهنية تكويننا حقيقيا للمعلومات فإن جملة المعنى بالنسبة للمفهوم تدرك بالوقوف عند مركز ضبطه في شبكة ما، ثم النظر إلى خارج المركز على طول ارتباطاته العلائقية في هذه المساحة المعلوماتية (دي بوجراند، ١٩٩٨، ص ١٨٤)؛

فكلما كان وصف المقام أكثر تفصيلاً كان المعنى الدلالي الذي نريد الوصول إليه أكثر وضوحاً في النهاية حين تصبح كل عبارة من عبارات النص واضحة بما يجليها من القرائن الحالية التاريخية والقرائن المقالية التي في وصف المقام (تمام، ١٩٩٤، ص ٣٤٧).

وبناء على ما سبق يتبين أن البنيات النصية الكبرى تعد أنساقاً معرفية معقدة ومتعاقبة، يمكن اعتبارها موضوعاً أساساً للسانيات النص بما تحتوي عليه من قيود وقواعد متغيرة بتغير القضايا النصية، حيث إن كل قضية لا يمكن مناقشتها إلا في إطار علاقتها بالتراكيب النصية المتباينة، لأن النص فسيفساء لقضايا وأحداث وأبعاد دلالية، تؤدي وظائف معينة، وتسهم في استمرار السيرورة الدلالية النصية وترابطها، وهو ما يبرز بشكل واضح أن الآليات النصية في ترابط وتماسك بينها؛ مما يؤدي إلى تحقق الأهداف النصية الناتجة عن تطور هذه السيرورة وسياقاتها، بغض النظر عن أشكالها وأنواعها. ذلك أن نوع المقولات والقواعد والقيود الموظفة المقحمة في النصوص هي المحدد الرئيس للأحداث والقضايا النصية، والذي نهدف من ورائه إلى البحث عن الظواهر النصية ومحاولة دراستها دراسة لسانية نصية تكاملية يمكن تحقيقها من خلال تحليل الخواص الشاملة لكل حدث لغوي ليقوم بمهمته النصية. وإذا كان مدار القول في ذلك على استيفاء معايير النصية في الكلام كان السؤال عن مفهوم هذه المعايير وارداً بل ملحاً، ومن هنا جعلناه موضوعاً للقضية الآتية:

## ٢- المعايير النصية الاستراتيجية عند الدكتور تمام حسان

اقتضت منا استبانة وجوه الاتفاق والافتراق بين لسانيات الجملة ولسانيات النص تصنيف الوجوه اللسانية إلى ثلاثة أشكال جوهرية، ومنها ما يلي: ما تستقل به لسانيات الجملة دون لسانيات النص، وما يشترك فيه النمطان كلاهما، وما تستقل به لسانيات النص دون لسانيات الجملة.

### ١-٢ ما تستقل به لسانيات الجملة دون لسانيات النص

تعد لسانيات الجملة لسانيات تقليدية أقيمت على مجموعة من الأسس العامة التي التزم بها النحو القديم وربما تخطاها في بعض الأحيان غير أنها أسس ملزمة للسانية الجملة، حيث يشير روبرت دي بوجراند إلى اثنين منها: أ- استقلال النحو عن رعاية المواقف اللغوية؛ ومعنى ذلك أن لسانيات الجملة تقوم بدراسة الجمل معزولة عن سياقها أو الجمل المعزولة المصنوعة، وإن كان لسانيو الجملة يعتمدون ضمناً على اعتبارات ذات علاقة بالسياق والموقف اللغوي وربما أدى ذلك مبدئياً، على حد رأيهما، إلى استحالة التأكد من صحة الدعاوي التي يصدرها بناء على عزل الجمل عن سياقها (عفيفي، ٢٠٠١ ص ٧٢).

ب - إخضاع كل الجمل المركبة لمجموعة ثابتة من التراكيب البسيطة؛ فنحو الجملة يؤمن باسقلالية الجملة، وبالتالي فهو نحو تركيب، ويشير روبرت دي بوجراند إلى أن هذين المبدئين يمثلان عقبة أمام نظريات الصياغة اللغوية والتوالي اللغوية (عفيفي، ٢٠٠١ ص ٧٢). الأمر الذي مكن شيخنا من حث الخطى نحو دراسة الجمل قصد الوصول إلى العلاقات العرفية بين مكوناتها، فجعل بذلك من الاطراد والمعيارية والإطلاق والاختصار على بحث العلاقات داخل الجملة الواحدة موازراً للقاعدة النحوية عند العرب، حيث يتخذ هذه الموائر متناً لبيان فرق ما بين لسانيات الجملة ولسانيات النص؛ منهياً رأيه بأن النمطين يختلفان باعتبار خاصية الاطراد؛ إذ تعترف لسانيات النص بالمؤشرات الأسلوبية، وهي فردية يلجأ إليها منشئ النص ليدل بها على لفظة ذهنية، أو ليثير بها انتباه المتلقي. والمعروف أن المؤشرات الأسلوبية لا تأتي على نسق واحد مطرد (مصلوح، ٢٠٠٤، ص ٢١٦)، في حين إن لسانيات الجملة تركز على القاعدة في الحكم على الفصحى،

وما خرج عنها فهو شاذ(عفيفي، ٢٠٠١ ص ٧٣). وكما يختلفان النمطان، عنده أيضا، باعتبار المعيارية، فلسانيات النص أبعد ما يكون منها؛ لأنها لسانيات تطبيقية غير نظرية فلا تنشأ إلا بعد أن يكتمل النص، وبعد أن يكون النص حاضرا ومعرضا لتطبيق النحو عليه مستخرجا من مادته مجموعة من المعايير اللسانية النصية(مصلوح، ٢٠٠٤، ص ٢١٧)، لأن القاعدة في لسانيات الجملة هي أساس الصحة أو الخطأ، وينبغي أن يراعى هذا الأساس عند النظر في أي قول، فالمعيارية إذاً سابقة على النص، ولهذا لا يؤمن نحو الجملة بنص إلا إذا كان موافقا ومتطابقا مع القواعد التي سبق استنباطها(عفيفي، ٢٠٠١ ص 74). وللإشارة فإن النمطين يتباينان باعتبار الإطلاق؛ لأن لسانيات النص لا تطبق على كلام قيل أن يصاغ هذا الكلام، أو في أثناء صياغته(مصلوح، ٢٠٠٤، ص ٢١٧)، في حين أن لسانيات الجملة تطبق القاعدة لتصدق على كل ما قيل أو سيقال، فهي الحكم الذي يرد إليه كل كلام في نحو الجملة(عفيفي، ٢٠٠١ ص 74)، وللإشارة فإن اختلاف النمطين باعتبار اقتصار أولهما على معالجة العلاقات في داخل الجملة دون الثاني فهو أمر واضح، وليس بحاجة إلى الاستدلال عليه(مصلوح، ٢٠٠٤، ص ٢١٧)، لأن بحث العلاقات في حدود الجملة الواحدة دون تجاوزها إلا عند إرادة معنى الإضراب أو الاستدراك أو غير ذلك من الدلالات التي يمكن أن تربط بين جملتين مثل التعليل أو الشرط أو ما شابه ذلك فهو من الدلالات(عفيفي، ٢٠٠١ ص 74). مما أدى إلى بناء نموذج للغة تتم فيه العمليات بتحويل تراكيبي إلى تراكيبي أخرى في حدود النظام نفسه، وأدى هذان المبدآن إلى عدم تمكن النحو والمعنى أن يتفاعلا في أثناء عملياتهما الخاصة، وانعدام التكافلات النحوية بين العناصر السطحية للجملة(عفيفي، ٢٠٠١ ص 73).

## ٢- ما يشترك فيه النمطان كلاهما

نذكر من الآليات والصفات المشتركة بين لسانيات الجملة ولسانيات النص، آليتين هما: التضام والاتساق؛ ولم يُورد في كلام "تمام حسان" بإزاء كل مصطلح من هذين المصطلحين ما يتردد مقابلا له في اللسانيات المعاصرة، والغالب على الظن أن التضام عنده هو المقابل العربي للمصطلح Cohesion، ويمكن أن نطلق على هذا الفرع من التضام مصطلح ((التوارد))، وأن الاتساق هو المقابل العربي للمصطلح Coherence، ويشهد لذلك اختصاصه الأول باللفظ والثاني بالمعنى(مصلوح، ٢٠٠٤، ص 230)؛ فالتضام علاقة تشمل أموراً مثل الافتقار والاختصاص والتلازم والمطابقة وعود الضمير والداخل والمدخول وهلم جرا، والاتساق علاقة بين المتضامين تجعل أحدهما غير ناب في الفهم عن الآخر، فلا وجه لجملة فعلية مثل ((فهم الحجر)) ولا لجملة اسمية مثل ((السماء تحتنا))، فذلك غير مقبول في الظروف العادية لاستعمال اللغة، وقد يكون مقبولا في المواقف غير المعتادة كإرادة السخرية(مصلوح، ٢٠٠٤، ص ٢١٧)، باعتبار أن الأول يهتم بظاهر النص، ودراسة الوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمرار اللفظي، وهو يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق، بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي(عفيفي، ٢٠٠١ ص 90). ومن هنا يتضح أن "تمام" قد ميز في لسانيات الجملة بين التضام بالمفهوم البلاغي وسماه "التوارد"، و"التضام" بالمفهوم النحوي وجعله على ضربين، هما: ((التلازم)) حين يستلزم أحد العنصرين التحليليين عنصرا آخر علو وجه الاقتضاء الوجودي، و((التنافي)) حين يستلزم وجود عنصر تحليلي ما انعدام عنصر آخر على وجه الاقتضاء العلمي(مصلوح، ٢٠٠٤، ص 231)؛ إذ قال: "يمكن فهم التضام على وجهين نلخصهما فيما يأتي(تمام، ١٩٩٤، ص ٢١٦-٢١٧):

أ - الوجه الأول أن التضام هو الطرق الممكنة في رصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديماً وتأخيراً وفصلاً ووصلاً وهلم جرا ويمكن أن نطلق على هذا الفرع من التضام اصطلاحاً ((التوارد)) وهو بهذا المعنى أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التركيبية البلاغية الجمالية منه إلى دراسة العلاقات النحوية والقرائن اللفظية والمعنوية.

ب - الوجه الثاني أن المقصود بالتضام أن يستلزم أحد العناصر التحليلين النحويين عنصراً آخرًا فيسمى التضام هنا ((التلازم))، أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمى هذا ((التنافي))، وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر فإن هذا الآخر قد يدل عليه بمبنى وجودي على سبيل الذكر أو يدل عليه بمبنى عدمي على سبيل التقدير بسبب الاستتار أو الحذف، وهذا هو المعنى الذي نقصد إليه بهذه الدراسة.

أما مصطلح الاتساق فهو مفهوم دلالي يحيل إلى العلاقات المعنوية القائمة داخل النص، والتي تحدده باعتباره نصاً، ويبرز في تلك المواضع التي يتعلق فيها تأويل عنصر من العناصر بتأويل عنصر آخر يفترض كل منهما وجود الآخر مسبقاً (خطابي، ١٩٩١، ص ١٥)؛ ولا يمكن بهذا المفهوم أن يكون مقابلاً للمصطلح coherence في لسانيات النص، وإنما يُراد بهذا المصطلح احتباك المفاهيم والتصورات في علاقات منطقية كالتضاد والتناقض والاستدعاء والسببية وهلم جرا (مصلوح، ٢٠٠٤، ص 232)، واتصل برصد وسائل الاستمرار الدلالي في عالم النص، أو العمل على "إيجاد الترابط المفهومي، أي أن هذه الصفة متصلة بالمعنى وسلسلة المفاهيم والعلاقة الرابطة بينها (عفيفي، ٢٠٠١ ص 90)، حيث اتسع ليشمل جميع أوجه الربط في ظاهر بنية النص، بما في ذلك: الربط بالاشتقاق، وبالتوازي في التركيب parallelism، والتكرار repetition وبالصيغة الموازية paraphrasing، وغير ذلك من الوسائل التي لا يتسع هذا المقام لاستقصائها، وكلها مما يضيق مصطلح التضام بالمفهومين البلاغي والنحوي، عند شيخنا، عن استيعابه (مصلوح، ٢٠٠٤، ص 231). ولعل ذلك التداخل بين العلمين السالفين يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن الانتقال الذريعي من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص لا يعد من باب الضعف أو القصور، كما يتبادر إلى الذهن، بل هو محطة علمية من محطات تطور الدراسات النحوية من مرحلة التقعيد الجملي إلى مرحلة التحليل النصي، لأن استيعاب النصوص لا يمكن أن يقتصر على فهم القواعد فحسب، وإنما من خلال القرائن النحوية وسياقاتها.

وبهذه فإن لسانيات النص لا ترفض لسانيات الجملة رفضاً مطلقاً، وإنما تقف بها عند هذا الحد تاركة لها العلاقات داخل الجملة الواحدة، ومتجاوزة ذلك إلى مسرح النص على اتساعه (عفيفي، ٢٠٠١ ص 91)، لتشمل وسائل الربط في ظاهر النص surface text (مصلوح، ٢٠٠٤، ص ٢٣٠-٢٣١):

أولاً: على مستوى العلاقات داخل الجملة intrasentential.

ثانياً: على مستوى العلاقات بين الجمل intrasentential.

ثالثاً: على مستوى العلاقات بين الفقرات paragraphing.

ومن هنا فإننا نحتاج إلى نحو يكون فيه المكون النحوي قائماً على الترابط أكثر مما يقوم على التقطيع ومن شأن هذا المكون أن يصاغ على صورة يمكن بها أن يمنح النحو والمعنى والأحداث تمثيلاً متوازياً، ومن أجل هذا جاءت ثورة روبرت دي بوجراند على نموذج النحو التحويلي لأنه يعتمد على الجملة، مما أدى وجود كثير من الصعوبات والمثالب (عفيفي، ٢٠٠١ ص 73).

### ٣- ما تستقل به لسانيات النص دون لسانيات الجملة.

إن الغاية التي يسعى إليها الناظر في النص هي فهم النص وأن وسيلته إلى ذلك أن ينظر في العلامات المنطوقة أو المكتوبة في النص ليصل بواسطتها إلى تحديد المبنى، وأن يصل إلى المبنى بواسطة العلامة ليس من العمليات العقلية الكبرى في التحليل لأنها مسألة تعرف يعتمد على الإدراك الحسي بواسطة السمع أو البصر كما تتعرف على فلان بواسطة حضوره أو حضوره العهود. وأما ما هو أكثر صعوبة من ذلك دون شك فهو القفز العقلي من المبنى إلى المعنى، لأن ذلك يحتاج إلى قرائن معنوية وأخرى لفظية ويصدق على كليهما اصطلاح: ((القرائن المقالية)) (تمام، ١٩٩٤، ص191)؛ وإذا كان دي بوجراند قد اقترح معايير سبعة لجعل النصية Textuality مشروعاً لإيجاد النصوص واستعمالها، فإن الدكتور تمام حسان قد جعلها في خمسة معايير، وهي على التوالي: القصد، التناص، رعاية الموقف (المقامية)، الإعلامية، والقبول، وهي معايير تجسد العلاقات الرابطة بين الجمل النصية، وقد تقوم هذه العلاقات بين جملتين، ولكنها في النص تتجاوز مفردات الجمل إلى كلية النص، وهي رصد لما هو كائن، وليست تشريعاً لما ينبغي أن يكون، وقبل الوقوف بشيء من التفصيل أمام هذه المعايير أو الصفات النصية سوف أتوقف أمام علاقاتها بلسانيات النص حيث يتصل بعضها بالأسلوبية (التناص) وبعضها بالبلاغة (المقامية والإعلام) وبعضها بمنتج النص ومنتقيه (القصد والقبول)، ذلك يبين لنا أن لسانيات النص لسانيات هجينة تتكون من مجموعة من الفروع اللغوية والأدبية والنقدية والنفسية... (عفيفي، ٢٠٠١، ص٧٩)، حيث ذكر تحت الصنف الثالث من وجوه الاتفاق والافتراق بين العلمين (مصلوح، ٢٠٠٤، ص232)، ما تستقل به لسانيات النص دون لسانيات الجملة، ومن ذلك ((القصد)) intentionality الذي يعني التعبير عن هدف النص، وهو يتضمن موقف منشئ النص من كون صورة ما من صور اللغة قصد بها أن تكون نصاً يتمتع بالسبك والالتحام وأن مثل هذا النص وسيلة Instrument من وسائل متابعة خطة معينة للوصول إلى غاية بعينها (دي بوجراند، ١٩٩٨، ص١٠٣)، تلك الغاية مقصد المنشئ. وينطلق مفهوم القصد من أن كل حدث سواء كان لغوياً أم غير لغوي إما أن يكون محتويًا على نية الدلالة، وإما ألا يكون محتويًا عليها، فتراكم الغمام يدل على أن السماء قد تمطر، واحمرار وجنتي العذراء يعني الخجل، فهذان الحدثان لهما دلالة، ولكن ليس وراءهما قصد (عفيفي، ٢٠٠١، ص٧٩)، والذي قيل في شأنه: ليس من قبيل النص ما نسمعه من لغو الكلام وحشوه وكلام السكران والمكره والناسي والمخطئ، فإذا لم يتحقق القصد لم يتحقق النص بالمعنى الاصطلاحي، ومفهوم ((القصد)) المتعارف عليه في لسانيات النص هو اعتقاد المنشئ أن سلسلة الأحداث القولية التي ينتجها يمكن أن تشكل نصاً مسبوكة محبوكة، يكون أداة لتحقيق مقاصد المنشئ كأن ينقل معرفة أو يحقق هدفاً جرى توصيفه في إطار خطة موضوعية، وعلى ذلك لا يخرج الإكراه كلاً المنشئ عن نصيته إذا صاغه ليحقق هدفاً مراداً له كالخروج من بعض الأزق مثلاً، بل إن لغو الكلام يمكن أن يكون نصاً إذا توافر له شرط القصد لتحقيق غاية (مصلوح، ٢٠٠٤، ص232)، ومن هنا فهو يهتم بعناصر الاتصال والوظائف اللغوية، مراعيًا موقف المرسل، ليتحدد، بذلك مقام المخاطب الذي يربطه بالمخاطب (مداس، 2009، ص٨٤)، وذلك لا يتحقق إلا من خلال علاقة النص بنصوص أخرى، وهو ما يدعى التناص بكونه معياراً من معايير النصية التي يصير بها الملفوظ نصاً، وهو كما يعتبره تمام حسان، صفة من صفات النحو، وقد تعددت مفاهيمه ومصطلحاته، غير أنها كلها تظهر التفاعل والتعلق والالتقاء والتداخل (اللفظي أو المعنوي) بين نص ما ونصوص أخرى سبقته في الساحة النقدية، ويمثل عملية استبدال وترحال وتداخل نصي في فضاء نص معين تتقاطع فيه وتتفاى ملفوظات عديدة مقتطعة من نصوص أخرى (عفيفي، ٢٠٠١، ص٨١)،



ويتضمن العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقة سواء بوساطة أم بغير وساطة (دي بوجراند، ١٩٩٨، ص ١٠٤)، ويشكل صلة بين أجزاء النص، كما تقوم بين النص والنص الآخر كعلاقة السؤال بالجواب، وعلاقة التلخيص بالنص الملخص، وعلاقة المسودة بالتبويض، وعلاقة المتن بالشرح، وعلاقة الغامض بما يوضحه، وعلاقة المحتمل بما يحدد معناه؛ وهذه العلاقة الأخيرة هي المقصودة بعبارة: ((القرآن يفسر بعضه بعضاً)) (مصلوح، ٢٠٠٤، ص ٢١٨). وللإشارة فإن هذه العلاقات الترابطية بين النصوص من توزيع المواقف على الفضاء النصي، وربط الداخلية منها بالخارجية، باعتبار أن رعاية الموقف Situationality آلية تتضمن العوامل التي تجعل النص مرتبطاً بموقف سائد يمكن اسرجاعه، ويأتي النص في صورة عمل يمكن له أن يراقب الموقف وأن يغيره، وقد لا يوجد إلا القليل من الوساطة في عناصر الموقف كما في حالة الاتصال بالمواجهة في شأن أمور تخضع للإدراك المباشر (دي بوجراند، ١٩٩٨، ص ١٠٤)، وهي ترتبط بالموقف أو المقام الذي أنشئ من أجله النص (عيفي، ٢٠٠١، ص ٨٤)، ومن رعاية الموقف أنه لا يجوز الكلام أثناء الصلاة إلا بقراءة الفاتحة والسورة، وتفهم السبب في امتناع أن يعزي أحدنا الآخر وهو يبتسم، وامتناع أن يغني الطالب أثناء المحاضرات، وامتناع فهم قوله تعالى: {ودع أذاهم} على إضافة اسم المصدر إلى مفعوله، لأن السيرة المطهرة تقول: إنهم هم الذين كانوا يؤذونه؛ فرعاية هذا الموقف الذي حفظته السيرة تجعل الإضافة إلى الفاعل (مصلوح، ٢٠٠٤، ص ٢١٨)، وكما تخبرنا بالموقف الصحيح، على أساس أن ((الإعلامية)) informativity، آلية لسانية نصية تقتضي الإخبار، وهو ما يخص الرسالة اللغوية التي تحمل في شكل جمل، تحيل على نصوص سابقة تحمل المؤشرات اللغوية نفسها بما يحرك الذاكرة نحو التناص ورعاية المواقف قصد إنتاج النص وإعادة إنتاجه (مداس، 2009، ص ٨٤)، وعرفت بأن يكون للنص محتوى يجري إبلاغه للمتلقى بواسطة هذا النص، وآلت إلى التوحد بفكرة الاتساق، وفقدت خصوصيتها بما هي معيار مستقل من معايير النصية. والرأي عندي أن ((الإعلامية)) تفترض ابتداءً أن للكلام محتوى يجري إبلاغه للمتلقى بواسطة النص، ومن ثم فهي لا تعالج نصاً غير محبوبك (أو غير متسق) أصلاً، ولكنها تركز على الكيفية التي يجري بها عرض هذا المحتوى (مصلوح، ٢٠٠٤، ص ٢٣٢-٢٣٣).

يتضح بناء على ما سبق أن إنتاج النصوص وإعادة إنتاجها عملية تنبئ، من خلال لسانيات النص، على الاهتمام بنصية هذه النصوص، ولا يمكن القول إن العمل اللساني أو الأدبي خاضع لهذا المبدأ (النصية) إلا إذا كانت النصوص تتشكل من مجموعة معايير نصية، وهي معايير اختلفت حسب وجهة نظر علماء لسانيات النص، فهناك من حددها في سبع، وهناك غير ذلك، ونجد الدكتور تمام حسام قد عدها في خمسة معايير، حيث تم تقسمها إلى ثلاث مجموعات، وهي في الحقيقة كلها مجموعات هامة لا يمكن أن نحلل النص ونذكر مضامينه وقضاياه المعرفية دون المرور عبرها، وهي كالاتي: ما تستقل به لسانيات الجملة دون لسانيات النص، باعتبارها تتسم باستقلال النحو عن رعاية المواقف اللغوية وإخضاع كل الجمل المركبة لمجموعة ثابتة من التراكيب البسيطة، والتي اعتمدت الآليات الآتية لبحث العلاقات داخل الجملة الواحدة، وهي موائز للقاعدة النحوية عند العرب، ومنها: الاطراد والمعيارية والإطلاق والاختصار؛ والمجموعة الثانية تتمثل في ما يشترك فيه النمطان كلاهما، حيث يتعلق الأمر باليتي التضام والاتساق اللتين يتم اعتمادهما في تعالق البنيات النصية، باعتبارها أطراً وسيناريوهات وخطاطات تصورية يتم توظيفها على مستوى العلاقات داخل الجملة وبين مكوناتها، وعلى مستوى العلاقات بين الفقرات، قصد تحقيق أغراض النصوص ووظائفها وأهدافها؛ وتعنى المجموعة الثالثة بما تستقل به لسانيات النص دون لسانيات الجملة،

وهي خمسة معايير: القصد، التناص، رعاية الموقف (المقامية)، الإعلامية، والقبول، وهي معايير تجسد العلاقات الوطيدة والرابطة بين الجمل النصية، وقد تقوم هذه العلاقات بين جملتين أو أكثر، والتي تهدف إلى تيسير الفهم والاستيعاب النصي ودفع اللبس والإبهام، من خلال الجمع بين البنيات النصية السطحية والعميقة.

### ٣ - اللسانيات النصية: من ضيق الجملة إلى سعة النص

لقد ارتكز النقد الذي وجهه علماء لسانيات النص إلى لسانيات الجملة، من خلال ذلك، على مجموعة من الإشكالات والتصورات، التي حاولت أن تأسس لنحو نصي جديد يهدف إلى رؤى أكثر اتساعاً وأشد عمقا وشمولية، وتطرح أهم إنجازات نحو الجملة، محددة عناصره ومقولاته وتصوراته وآلياته التي تشكل أساس الوصف والتحليل (بحيري، 1997، ص 133). وأيا ما كانت مساحة الخلاف في فهم ((لسانيات النص)) وغاياتها، ومقاصد مصطلحاتها، وطبيعة إجراءاتها البحثية فإن التوجه في ذاته سديد، وهو مؤشر ساطع الدلالة على ما ينتظر علوم اللسان خاصة وعلوم الإنسان عامة بهذا التوجه من آفاق بحثية عريضة يخرج بها الدرس اللساني النصي من ضيق الجملة إلى سعة النص، ومن محدود الكشف والاستكناه لعبقرية اللغة وإمكاناتها، وتعالق جهاز القواعد فيها مع تجلياتها الإبداعية اللغوية على اختلافها وتنوعها (مصلوح، 2004، ص 226)؛ وإذا كان في نصوص ما عدد من العلامات الفونولوجية والمرفولوجية والتركيبية الخاصة مثل تتابع تنغمي معين أو نبر محدد، ومثل تتابعات كلمات مركبة وصيغ نحوية، فإننا سنوجه إلى حد بعيد اهتمامنا إلى الوصف الدلالي داخل النحو، لأن وصف النصوص في هذا المستوى يختلف عن وصف الجمل اختلافا واضحا (فنديك، 2001، ص 45). ومن هنا وجب القول إن لسانيات النص فرع من فروع علم اللغة، يهتم بدراسة النصوص المنطوقة والمكتوبة على حد سواء، مؤكدا الكيفية التي انتظمت بها أجزاء هذه النصوص وارتبطت فيما بينها لتخبر عن الكل المفيد (خلف، 2016، ص 43)، ولم يكن مصطلح (لسانيات النص) مركبا لقبيا من كلمتين، هما: (لسانيات، ونص)، بحيث صار المصطلح (لسانيات النص) علما لقبيا يدل على مفهوم خارج عن جزأيه، بل هو مركب إضافي تكوّن من إضافة كلمة (نص) إلى كلمة (لسانيات)، فنشأ معناها من جمع معنى كل عنصر فيها إلى معنى العنصر الثاني، لذا فإن فهم كل مفردة منفردة، يؤدي بالضرورة للوصول إلى مفهوم العلم (أبو خرمة، 2004، ص 23)، حيث ارتبط "نحو النص" ارتباطا وثيقا بتحليل الخطاب ووجود مذاهب نقدية جديدة تركز على النص بكونه بنية كلية، وليس على الجمل باعتبارها بنى فرعية، وعلى ذلك اجتذبت النصوص علم النحو بناء على وجود تلك المذاهب باتجاهاتها النصية، حيث صنع ذلك تطورا من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص الذي يشمل النص، وسياقه، وظروفه، وفضاءاته، ومعانيه المتعاقبة القبلية والبعديّة (عفيفي، 2001، ص 37)، التي تصاغ من خلالها أبنية المنطوقات اللغوية على مستويات أشد تباينا، وعلى أساس أنظمة رياضية ومنطقية في الغالب (فنديك، 2001، ص 44)؛ ولا نزال على يقيننا بأهمية هذا التوجه لخدمة الدراسات النصية في مختلف الحقول المعرفية، سواء كان النص من النصوص الدينية أو الفلسفية أو الأدبية أو التاريخية، وهلم جرا، إلى أن نستقصي جميع النصوص على اختلاف أنماطها وأزمانها وفنونها (مصلوح، 2004، ص 227). ذلك أن علماء النص رأوا أن كثيرا من الظواهر التركيبية لم تفسّر في إطار لسانيات الجملة تفسيراً كافياً مقنعا، وأنه ربما تغيرت الحال إذا اتجه الوصف إلى الحكم على هذه الظواهر في إطار وحدة أكبر من الجملة، ويمكن أن تكون تلك الوحدة هي النص (بحيري، 1997، ص 134)، فلم يعد الاهتمام في تحليل النص محصور البحث في الأصوات والمفردات المعجمية والتراكيب والجمل، ولكنه جاوز ذلك إلى اقتحام مستوى أكبر هو البنية العامة للنص (بودرع، 2013، ص 10).

ذلك أن لسانيات النص أصبحت تهتم بدراسة النص باعتباره الوحدة اللغوية الكبرى، وذلك بدراسة جوانب عديدة أهمها الترابط أو التماسك ووسائله وأنواعه، والإحالة وأنواعها، والسياق النصي ودور المشاركين في النص (سهل، ٢٠٠٨، ص ٣٠٠). ذلك أن أبرز سمات تحول البحث اللغوي إلى لسانيات النص، أن هذه الأخيرة لم تعد تكتفي باستخراج المعايير النصية التي تحقق العمليات اللسانية في المستويات اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، بل اهتمت بالتداولية متمثلة في تحديد أوجه الاتصال وشروطه وقواعده وخواصه وآثاره وأشكال التفاعل وعوامله ومظاهره وعلاقته بالنصية ومعاييرها ولا سيما الربط والتماسك والإبلاغية والمقصدية (خلف، ٢٠١٦، ص ٤٣). ذلك أن قيود ترابط التتابعات متباينة، فهي تقوم أحيانا على العلاقات بين معاني الجمل وأحيانا أخرى على العلاقات بين إحالة الجمل، وتتصل القيود اتصالا تاما بالعلاقات بين الجمل بوصفها بناء كليا موحد (فنديك، ٢٠٠١، ص ٤٩). ولا يمكن للسانيات النص أن تعمل على تهيئة نحو تجريدي لتوليد كل النصوص الممكنة في اللغة، واستبعاد كل ما ليس نصا، فمجال التوليد أوسع من أن يحاط به، ويترد اتساعه على الدوام، حيث إن العمل الأهم للسانيات النص هو دراسة مفهوم النصية من حيث هو عامل ناتج عن الإجراءات الاتصالية المتخذة من أجل استعمال النص (دي بوجراند، ١٩٩٨، ص ٤٥)، لأن النصية تسهم بشكل كبير في فهم سياق النص، باعتبار أن السياق الانفعالي أو العاطفي منه يلعب دورا مهما في التحليل النصي، فقد نغبت أو نغناظ مما نسمع أو نقرأ، لكن ذلك لا يصح إلا عندما يفهم النص (فضل، ١٩٩٢، ص ٢٢٧)، ومن ثم فإن الملفوظ إذا لم تكتمل دلالاته سياقيا، واعتمد في استكمالها على السياق، يشكل نصا كاملا، حتى ولو كان لفظة واحدة؛ وإذا كانت دلالاته مكتملة وارتبط بغيره بواسطة رابط من الروابط النصية، فإنه يشكل نصا أيضا، لأن العلاقات هنا ليست علاقات جزئية، إنها علاقات كلية تربط بين مجموعة من التراكيب والجمل المتوالية (الجراح، ٢٠٠٦، ص ٧٢)، التي يتم تقسيمها إلى مجموعتين، إحدهما الروابط المنطقية، والأخرى تتبع من طبيعة التركيب اللغوي، والاختلاف بين النوعين لا يتعدى كون الأول منهما نابعا من تنضيد الجمل، وترتيبها على وفق المعنى، وتسلسله، ومطابقة الربط، وانسجامه مع مقاصد الكاتب، أما الآخر عكس ذلك (خليل، ٢٠٠٧، ص ١٩٨)؛ الشيء الذي جعل اللسانيات النصية تعمل بهذا المفهوم على تجاوز الدلالة الموجودة في المفردات لتصل إلى الترميز الملفوظي داخل التراكيب، وتكتشف العلاقات القائمة بين عناصر الجمل النصية في قواعدها الشكلية التي أوجدتها بكيفية تسمح بانسجام عناصر الكلمة ثم الجملة ثم النص في تكامل وظيفي يؤدي إلى المعنى المراد (محمود الأحوال، ٢٠١٨، ص ١٩٨)، لذلك أكد عفيفي أن النص لم يعد تابعا متسلسلا من الجمل فحسب، وإنما مبنى فريدا قائما بذاته، يفرض اتساع النحو ليصبح مكونا من مكونات نظرية شاملة تفسر السلوك الإنساني، فأصبح للنحو دور كبير في تفسير النص من خلال تلك النظرة الشاملة والمنهج المتكامل للنص، الذي كان من نتائجه ظهور دراسات لغوية نصية تتناول تركيب النص، ولهذا لجأ اللغويون إلى لسانيات النص باعتبارها بديلا موضوعيا لنحو الجملة (عفيفي، ٢٠٠١، ص ٣٨-٣٩)، بعدما جربوا ما لديهم من إمكانات ووسائل وأدوات، ولما لم تسعفهم في استيعاب تصوراتهم وتحقيق أهدافهم عبروا عن علل الانتقال من شكل من أشكال التحليل والوصف اللغويين إلى شكل آخر، وأظهروا في عدة مواضع كيفيات ذلك الانتقال وطرق التجاوز، حيث كان التراث النحوي السابق الأساس الفعلي الذي بنيت عليه هذه الاتجاهات النصية بكل ما تتسم به من تشعب أفكارها وتصوراتها ومفاهيمه (بحيري، 1997، ص ١٣٣-١٣٤)، على أساس أن اللسانيات الجديدة هي تطوير للنظر على مستوى النص، وترتد إلى مكوناتها الأساس وهو لسانيات الجملة؛ لأغراض علمية منهجية، وتواصلية ومقامية ومنطقية ميز العلماء بين لسانيات الجملة ولسانيات النص،

حيث إن لسانيات الجملة تدرس الجملة لذاتها ومن أجل ذاتها، ولسانيات النص تدرس النص بقطع النظر عن حجمه، شريطة أن تحكمها جملة من المبادئ منها: الانسجام (Cohesion)، والتماسك (Coherence)، والإخبارية، والمقامية، والإعلامية، والمقبولية (الجراح، ٢٠٠٦، ص ٧٣)، لهذا يدعو خطابي إلى إعادة بناء الأقوال ليس على شكل جمل، وإنما على شكل وحدة أكبر وهي النص (خطابي، ١٩٩١، ص ٢٩). وللإشارة أن اللسانيات النصية تهتم في تحليلاتها بضم عناصر جديدة لم تكن موجودة في لسانيات الجملة، فهي تذهب في تحليلها إلى قواعد جديدة منطقية ودلالية وتركيبية لتقدم شكلا جديدا من أشكال التحليل لبنية النص، وصور معايير التماسك والترابط والانسجام ولهذا تضافرت تقارير اللسانيين من أمثال "بايك" و"جليسون" و"فنديك" وغيرهم على أن لسانيات النص بالنسبة لأي لغة بعينها هي أكثر شمولاً وتماسكا واقتصادا من اللسانيات المصورة في حدود الجملة (عفيفي، ٢٠٠١، ص ٣٩). ومن هنا يفهم أن النص نظام شامل، يتحكم فيه مستويان؛ يتمثل الأول في القواعد النحوية والدلالية التي تحدد الترتيب الداخلي فيه، والآخر يتحدد بالنظر إلى النص كاملا بوصفه وحدة كلية، ويتم ذلك بتجاوز مجموع المعاني الجزئية التي تتحصل عبر المستوى الأول، لبلوغ بنية كبرى تتركب من قضايا تُحيل على الوقائع نفسها (خلف، ٢٠١٦، ص ٤٦). مما جعله ينتقل إلى تحديد أهداف نصية كبرى جديدة، تتمثل في اهتمام علم النص في دراسته للسانيات النص بظواهر تركيبية نصية مختلفة، منها علاقات التماسك النحوي النصي وأبنية التتابع والتقابل والتراكيب المحورية والتراكيب المجتزأة، وحالات الحذف، والجمل المفسرة، والتحويل إلى الضمير، والتنويعات التركيبية وتوزيعاتها في نصوص فردية، وغيرها من الظواهر التركيبية التي تخرج عن إطار الجملة المفردة التي لا يمكن تفسيرها تفسيراً كاملاً دقيقاً إلا من خلال وحدة النص الكلية (عفيفي، ٢٠٠١، ص ٣٩-٤٠). ومن هنا فإن كثيرا من الظواهر التي تعالج في إطار النص كوحدة كبرى هي في حقيقة الأمر قد كانت محور كثير من البحوث النحوية السابقة التي كانت الجملة تعد أكبر وحدة في التحليل لا تتضمنها، غير أن لسانيات النص تراعي في وصفها وتحليلاتها عناصر أخرى لم توضع في الاعتبار من قبل، وتلجأ في تفسيراتها إلى قواعد دلالية ومنطقية بجوار القواعد التركيبية، وتحاول أن تقدم صياغات كلية دقيقة للأبنية النصية وقواعد ترابطها، وإعادة بناء القواعد النحوية نظريا، مما يقتضي صياغة المستويات والمقولات والوحدات وأصناف القواعد والقيود الضرورية لوصف البنية المجردة لأقوال مستعملي اللغة (خطابي، ١٩٩١، ص ٢٨)، ومن ثم كان الهدف من لسانيات النص هو تقديم وصف واضح للبنى النحوية النصية وتفسير علاقات الترابط الدلالي - المنطقي بين الجمل المشكلة للنصوص.

نستنتج بناء على ما سلف أن الانتقال من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص توجه شديد، ومؤشر ساطع الدلالة على ما ينتظر اللسانيات من آفاق بحثية عريضة يخرج بها الدرس اللساني النصي من ضيق الجملة إلى سعة النص، ومن محدود الكشف والاستكناه لعبقرية اللغة وعواملها الممكنة، وتعلق قواعدها ومكوناتها وآليات اشتغالها مع تجلياتها الإبداعية اللغوية والمقامية على اختلافها وتباينها؛ وإذا كانت اللسانيات الجمالية تركز على البنات الصغرى الضيقة بين مكونات الجمل، فإن اللسانيات النصية تعتمد على العلاقات الشكلية الإشارية، والدلالية التضمينية الكبرى الواسعة، التي تثبت أن النصوص تتسم بطابع تنظيمي متميز تفرضه الترابطات النصية المفترضة بين المكونات الدلالية، والحقائق الممكنة، والتمثلات الذهنية، والقضايا المعرفية، مما يبين أنها أشمل وأعمق من التقرير والتوصيف الجملي الذي اعتمدت عليه مجموعة من المدارس اللسانية (التوليدية مثلا)، لأنها تحدد علاقات الجمل بعضها ببعض هل تفسير لسابقتها، أم تعميم أم تخصيص أم تمثيل أم توضيح ... إلخ، وهو ترابط يؤدي بشكل أوماتيكي إلى ترابط القضايا،

وهو ما ينشط سيرورة الأحداث النصية؛ الشيء الذي يساعد في تفسير كيفية فهم النصوص وتخزينها وتمثيلها في الذاكرة واسترجاعها عند الحاجة، بطريقة استراتيجية منظمة وفعالة، تساهم في تنظيمها البنات الكبرى والذخيرة المعرفية والتمثلات والنماذج التي يبنها الفرد ويتخلها في أثناء العملية التواصلية مع النص أو مع الآخرين، وهو ما يسهم في الاستعداد القبلي له من خلال وضع الافتراضات المسبقة قبل الغوص في غمار التحليل والدراسة. مما يوضح لنا طابع الانتقال من جانب سلوكي إلى آخر ذهني معرفي يعتمد في أساسه التحليل والتفسير.

#### خاتمة

وبناء على ما سبق يمكن القول إن التحول الذريعي من الاهتمام اللساني الجملي إلى اللساني النصي، قد وجد منطلقه الأساس عند العديد من الرواد اللسانيين النصيين الغربيين والعرب من أمثال: "فنديك" و"محمد خطابي"، و"عبد الرحمن بودرع" وغيرهم، ممن يشهد بذرايتهم في هذا المجال العلمي الحديث، وأن الحقل المعرفي الأول لا يعرف قصورا في نموده العلمي، بل إن التطورات التي عرفتها اللسانيات خاصة والعلوم الإنسانية عموما فرضت البحث عن بديل إيبستيمولوجي يكون أكثر اتساعا لاحتواء التحولات اللسانية في مجال الدراسات النصية وتحليلها وتفسيرها؛ ومن ثم خلاصنا إلى العديد من الخلاصات، أهمها ما يلي:

- إن الموضوع الأساس للسانيات النصية، هو النص ولا شيئا غير النص.
- إن لسانيات الجملة تركز على التركيب ولسانيات النص تهتم بالتحليل، فكلاهما يركز على التضام والاتساق والعلاقات الترابطية بين الجمل.
- إن لسانيات الجملة تركز على استقلال النحو عن رعاية المواقف اللغوية، وإخضاع كل الجمل المركبة لمجموعة ثابتة من التراكيب البسيطة.
- إذا كانت لسانيات النص تعترف بالمؤشرات الأسلوبية، وهي فردية يلجأ إليها منشئ النص ليبدل بها على لفظة ذهنية، أو ليثير بها انتباه المتلقي؛ والمعروف أن المؤشرات الأسلوبية لا تأتي على نسق واحد مطرد، فإن لسانيات الجملة تركز على القاعدة في الحكم على الفصحى.
- إذا كانت لسانيات الجملة هي أساس الصحة أو الخطأ، فإن لسانيات النص هي مركز الإبداعية وعبقرية اللغة.
- إن لسانيات الجملة تركز على التضام بين الجمل، فإن لسانيات النص تهتم به أيضا.
- إن "تمام" قد ميز في لسانيات الجملة بين التضام بالمفهوم البلاغي وسماه "التوارد"، و"التضام" بالمفهوم النحوي وجعله على ضربين، هما: ((التلازم)) و((التنافي)).
- إذا كانت لسانيات الجملة تهتم بمصطلح الاتساق باعتباره مفهوما دلاليا يحيل إلى العلاقات المعنوية القائمة داخل الجمل، فإنه في لسانيات النص يُراد به احتباك المفاهيم والتصورات في علاقات منطقية كالتضاد والتناقض والاستدعاء والسببية، ويتصل برصد وسائل الاستمرار الدلالي في عالم النص.
- وإذا كانت اللسانيات الجملة تركز على البنات الصغرى الضيقة بين مكونات الجمل، فإن اللسانيات النصية تعتمد على العلاقات الشكلية الإشارية، والدلالية التضمينية الكبرى الواسعة.

### المصادر والمراجع

- ابراهيم محمود خليل، في اللسانيات ونحو النص، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، والطباعة، 2007.
- أحمد عفيفي، نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، المغرب، 2001.
- أحمد مداس، لسانيات النص نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2009.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط1، دار الثقافة الدار البيضاء المغرب، 1994.
- تون أ. فنديك، علم النص مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة سعيد حسن بحيري، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، مصر، 2001.
- روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسان، ط1، عالم الكتب القاهرة، مصر، 1998.
- سعد عبد العزيز مصلوح، في اللسانيات العربية المعاصرة دراسات ومُثاقفات، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2004.
- سعيد حسن بحيري، علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ط1، الشركة المصدريّة العالمية للنشر-لونجمان، 1997.
- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، ع 164، 1992.
- عمر محمد أبو خزيمة، نحو النص نقد النظرية... وبناء أخرى، عالم الكتب الحديث إربد، الأردن، 2004.
- محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1991.

### المجلات

- أحمد سعيد محمود محمود الأحوال، فاعلية برنامج قائم على معايير نحو النص في تنمية مهارات التعبير الكتابي الإبداعي لدى طلاب الصف الأول الثانوي، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات، مج (42)، ع (1) يناير 2018.
- صيوان خضير خلف، النص ونحو النص (الحدود والمكونات)، مجلة البصرة، ع (76)، 2016.
- عبد الرحمن بودرع، في لسانيات النص وتحليل الخطاب نحو قراءة لسانية في البناء النصي للقرآن الكريم، بحث مقدم للمؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية، 2013/2/16، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- عبد المهدي هاشم الجراح، نحو النص وتطبيقاته على نماذج في النحو العربي، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج(33)، ع1، 2006، ص72.
- ليلى سهل، نحو لسانيات النص: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة، ع14، جوان 2008.